

الأمن القومي الليبي والمواجهة مع الغرب (1969 – 2014)

ملخص البحث

د . ابوبكر المبروك بشير ابو عجيبة*

إن من أهم سمات العلاقات الدولية الصراع أو التعاون الدولي، بذلك انصب موضوع هذا البحث على التأثير النوعي للمواجهات الليبية الغربية على الأمن القومي الليبي. فمنذ قيام الدولة الليبية الحديثة المتمثلة في المملكة الليبية، بدأت تتشكل مكونات الأمن القومي الليبي ليظهر معها العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية، وليمر بعدد من التقلبات بسبب المواجهة بين ليبيا والغرب.

فعلى الرغم من أن الأمن القومي الليبي له ركائزه الخاصة المتكونة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والثروات الطبيعية، والتركيب السكاني، وغيرها من المكونات، فإن صانع القرار السياسي الليبي في مطلع السبعينيات لم يهتد إلى استغلال تلك المكونات لتعزيز الأمن القومي الليبي بصورة متواصلة. فانجرفت ليبيا في صراعات سياسية إقليمية ودولية مع الغرب بسبب دعمها للإرهاب الدولي ومجابهة المصالح الغربية في المنطقة.

كما بدا في سياسة ليبيا الخارجية الفترية في رعاية وتطوير مصالحها الوطنية المباشرة، بتركيزها على دعم بعض القضايا الدولية فأصيب الأمن القومي الليبي بخلل واضح. ففي إطار التحدي الليبي للمصالح الغربية، وخاصة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، استغلّت ليبيا العديد من الأدوات لمواجهة الغرب مثل التورط في حرب تشاد، وتفجير طائرة لوكربي، ودعم الإرهاب الدولي لضرب المصالح الأمريكية، والمغالاة في التشبث بالمثالية في القضايا الوجودية.

إن جل تلك السياسات أوقعت ليبيا في عزلة ومعاناة بسبب العقوبات السياسية والاقتصادية الدولية. وهو ما زاد من حجم التهديدات الدولية للأمن القومي الليبي. وأخيرا ازدادت حالة الأمن القومي الليبي تراجعا بعد ثورات الربيع العربي وحجم التغييرات التي طرأت

• عضو هيئة تدريس بكلية الآداب / جامعة سبها

على ليبيا عقب ثورة 17 فبراير بسبب انتشار السلاح وتعثر قيام مؤسسات الدولة، وظهور ملامح التدخل الدولي.

المقدمة

الأمن القومي لأي دولة مرتبط بمجالها الحيوي حيث تدور اغلب السياسات حوله وينعكس ذلك سلبيًا وإيجابيًا على الدولة والمجتمع. وكلما تعرض لخلل انعكس ذلك على واقع الحياة لهذه الدولة وكلما كان مصانًا اتضح ذلك في قوة الدولة بالقدرة على تفاعلها، السياسي والاقتصادي، الداخلي، والخارجي، ومدى نجاحها في تحقيق مصالحها القومية. لعدة عقود من الزمن تعرض الأمن القومي الليبي للعديد من المؤثرات الداخلية والخارجية التي أعادت تشكيلها لكثير من جوانبه. فمنذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي دخلت الحكومة الليبية في مواجهات متتالية مع العديد من الدول الغربية، كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، كانت سبب في تهديد الأمن القومي الليبي.

تدور معظم هذه المواجهات، حسب وجهة النظر الليبية، حول مواجهة الامبريالية الغربية، والدفاع عن القضايا العربية بينما ترى الدول الغربية أن ليبيا دولة راعية للإرهاب الدولي يجب مواجهتها والحد من نشاطها الدولي المشبوه. هذه الاتهامات أدت إلى نشوب مواجهات مباشرة بين ليبيا والغرب، مما اثر فيفاعلية وأداء سياستها الخارجية.

سيستعرض هذا البحث العديد من الفقرات التي تحمل المقدمة وتليها نبذة عن الأمن القومي الليبي في عهد المملكة الليبية كخلفية تاريخية، ثم تقدم أهم ركائز الأمن القومي الليبي، ثم التعرف على المصالح الوطنية الليبية، فمهددات الأمن القومي الليبي، كالمواجهة مع الغرب، فالإرهاب والعقوبات الدولية والربيع العربي وأخيرا الخاتمة.

مشكلة البحث

تدور مشكلة هذا البحث حول الأمن القومي الليبي وما تعرض له من خلل في جوانب مختلفة. الأمن القومي الليبي تعرض إلى عدة تهديدات بسبب الصدام السياسي بين ليبيا وبعض الدول الغربية. فأنحصر بين اتجاهات السياسة الليبية الخارجية وحرصها على لعب دور ريادي عربي وإقليمي، من جهة، وأهداف الهيمنة الغربية في المنطقة من جهة أخرى.

وبذلك يمكن حصر تساؤلات البحث في الاستفهام التالي :
كيف أثرت المواجهة الليبية مع الغرب على أمنها القومي؟

أهمية البحث

ترجع أهمية هذا البحث في إبرازه لأحد الظواهر السياسية الشائعة في العلاقات الدولية. فهو يحاول تغطية احد الجوانب العلمية في هذا المجال بربطه للعلاقة بين الأمن القومي الليبي والمواجهة مع الغرب والمصلحة الوطنية. فهناك حاجة لمعرفة الجوانب الهامة للأمن القومي الليبي ودورها في حماية سيادة الدولة الليبية، فالمصلحة الوطنية هدف الأمن القومي الليبي، وهي أساس إدارة علاقاتها مع دول العالم.

أهداف البحث

1. الكشف عن الجوانب الرئيسية للأمن القومي الليبي.
2. إبراز آثار المواجهة مع الغرب على الأمن القومي الليبي بعد عام 1969.
3. الإحاطة بأهمية المصلحة الوطنية وربطها بالأمن القومي.

فرضيات البحث

أدت الكثير من الظروف المتعلقة بالسياسات الليبية إلى المساس بأمنها القومي حتى آل إلى وضعية تنبئ بمزيد من التهديد للدولة والمجتمع. وتدور هذه السياسات حول المواجهات بين ليبيا والغرب والتي قد لا تكون مجدبة لليبية، بينما تخدم المصالح الغربية، وهو ما جعل الأمن القومي الليبي مهددا طيلة عدة عقود من الزمن. يحاول هذا البحث التعمق أكثر في جوانب الأمن القومي الليبي والسياسة الليبية تجاه الغرب وذلك بمعاينة الفرضية التالية:

المواجهات الليبية مع الغرب أدت إلى ضعف الأمن القومي الليبي.

ويمكن بلورة هذه الفرضية في العلاقة بين متغيرين، الأمن القومي الليبي كمتغير تابع، ارتبط بسلوك ليبيا السياسي في علاقاتها الخارجية، فتأثرت العديد من جوانبها بالمواجهة مع الغرب كمتغير مستقل.

منهجية البحث

رأى الباحث أن المنهج الملائم لتفسير وإجراء متطلبات هذا البحث وتحليل بياناته هو المنهج التحليلي إضافة إلى المدخل التاريخي. فالمنهج العلمي التحليلي يعمل من خلال تفكيك الظواهر والمتغيرات السياسية، وبعبارة أخرى هو تفكيك المكون الكلي إلى أجزاء اصغر، ثم الانتقال إلى دراسة هذه المكونات للمساعدة في اختبار فرضيات البحث للتوصل في النهاية إلى نتائج واضحة في العلوم السياسية، ثم تبدأ عملية جمعها للحصول على النتائج النهائية. كما يساعد المدخل التاريخي على تفسير العلاقة بين الظواهر والمتغيرات السياسية عن طريق الاستعانة بالأحداث التاريخية لاختبار صحة الفرضيات العلمية.

في موضوع الأمن القومي الليبي والمواجهة مع الغرب سوف تجرى عمليات مترابطة لتفكيك مكون الموضوع إلى أجزاء صغيرة، مثل مقومات الأمن القومي الليبي ومهدداته وأهمية المصلحة الوطنية والمواجهة بين ليبيا والغرب والعقوبات الدولية على ليبيا وسياسة ليبيا الخارجية ووضع الأمن القومي الليبي أخيراً، وستتم دراسة هذه الأجزاء بشكل منفرد لاختبار فرضية البحث، ثم يعاد تركيبها من جديد للوصول إلى النتائج النهائية. إضافة إلى تقديم بعض الشواهد التاريخية المتعلقة بموضوع الدراسة لإثبات صحة فرضية البحث من عدمها.

الدراسات السابقة

نظراً لشح المعلومات عن الأمن القومي الليبي، وتباين الآراء حول جوانبه في السابق، لم يدرس الموضوع بصورة شاملة. فدراسة مثل هذا الموضوع ينبغي أن تكون واضحة ومباشرة في طرحها لحيثياته، لذلك يحاول الباحث تغطية بعض الجوانب الضرورية لخدمة أغراض البحث العلمي التي تتناولها هذه الدراسة. فعلى الرغم من قلة المعلومات حول هذا الموضوع، إلا أن هناك بعض الدراسات التي تناولت بعض جوانبه، ومن الدراسات التي ارتبطت بهذا الموضوع :

1. بحث لبشير علي الكوت، بعنوان الأمن القومي الليبي.. الأسس والتحديات، صدر في سبها، العدد الأول 2013، عن جامعة سبها، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية. يتعلق موضوع البحث بسياسات النظام الليبي السابق تجاه الأمن القومي الليبي وما تعرض له الأمن القومي الليبي من أضرار
2. دراسة للسيد عوض عثمان، بعنوان العلاقات الليبية الأمريكية (1940 – 1992)، صدرت في القاهرة، 1994، عن مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، تدور الدراسة حول نمط العلاقة بين ليبيا والولايات المتحدة خلال مراحل مختلفة من التطور في السياسة الخارجية الليبية.
3. بحث لكمال ألعريفي سحيون، حول أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على السياسة الخارجية الليبية في المدة ما بين (1996 – 2000)، وهو عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم السياسية، منشورة في طرابلس، عام 2003، عن أكاديمية الدراسات العليا، وهي تبين كيف تأثرت السياسة الخارجية الليبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً.
4. كتاب لمصطفى احمد بن حليم، بعنوان صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، صدر في لندن، عن دار نشر مارينا كولد، 1992، يتناول جوانب مختلفة من تاريخ ليبيا السياسي المعاصر. حيث يصف المؤلف في سرد تاريخي بعض نماذج العلاقات الليبية الغربية.

حدود البحث

يدور البحث حول الأمن القومي الليبي بعد المواجهة مع الغرب منذ عام 1969 وحتى عام 2014. حيث يمتد البحث إلى فترة ما قبل النظام السابق وبعده بقليل.

تقسيمات البحث

- ينقسم موضوع البحث إلى عدد من العناصر الرئيسية لتحقيق أهدافه وذلك على النحو التالي :
- أولاً : التعريفات والمفاهيم
 - ثانياً : تشكل الأمن القومي
 - ثالثاً : ركائز الأمن القومي
 - رابعاً : المصلحة الوطنية والأمن القومي
 - خامساً : مهددات الأمن القومي الليبي
 - سادساً : تأثير العقوبات الدولية
 - سابعاً : الربيع العربي والأمن القومي الليبي

أولاً : التعريفات والمفاهيم

تعريف الأمن القومي (الأمن الوطني)

برز مصطلح الأمن القومي في العصر الحديث مرتبطاً بالأحداث العسكرية والتوازنات الإستراتيجية وصراع القوى. حيث برمج اموس جوردن ووليم تيلور بأن اصطلاح الأمن القومي ظهر أثناء الحرب العالمية الثانية أما جوزيف ناي وروبرت كوهان اعتقدا إن الأمن القومي كمفهوم علمي ارتبط بالحرب الباردة. وهناك من يرى أن الأمن القومي مرتبط بالتنمية مما يعني تأمين الدول من الداخل والخارج مما يحقق للأمة الازدهار والاستقرار¹. وكانت الدول تهاجم بعضها لتعزيز قوتها، أو منع قوى أخرى من التفوق عليها، أو للوصول إلى موارد اقتصادية هامة. وعلى الرغم من أن الواقعيون يعترفون بأشكال القوة الأخرى كالثروات الاقتصادية، والميزات الجيو سياسية، فإن القوة العسكرية هي العنصر الهام بين أنواع القوة الأخرى².

في ستينيات القرن الماضي ظهرت آراء ترفض تحليلات التيار الواقعي في أن الأمن لا يقف عند بعده العسكري فقط، حيث جاء كتاب روبرت مكنمارا جوهر الأمن، ليبين الأبعاد غير العسكرية للأمن وذلك بربطها بالأمن، حيث قال "إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه. إن الأمن هو التنمية، ومن دونه لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"³.

الأمن بمفهومه الواسع يشمل تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار المتوقعة والتي تهدد وجودها داخلياً وخارجياً. بهذا يرتكز الأمن على ثلاثة أسس تتلخص في تأمين كيان الدولة ببعديه المحلي والدولي وتأمين الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكذلك الحرص على الرضا التام لأفراد المجتمع⁴.

ويعرف الأمن القومي " بأنه مقدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"⁵.
"وإنه الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع
مراعاة المتغيرات"⁶.

والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية هو حماية الأمة من خطر القهر علي يد قوة
أجنبية⁷. "وهو قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، باعتبار أن القيم
الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن القومي، وأن الأمن هو جزء من سياسة الحكومة التي تستهدف
شروطاً سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية القيم الحيوية ضد أي عدو"⁸.

يبدو من ذلك، أن هذه التعريفات تشترك في تحديد الأمن القوي لأي دولة في توليها مسؤوليات
حماية الأرض والسكان والممتلكات وحسن إدارة هذه المكونات وعدم تعريضها للأخطار.
فالتعريف الثاني ربما يكون الأنسب لأنه يدور حولما تتخذه الدولة من تدابير للحفاظ على كيانها
ومصالحها. وأن بقية التعريفات تتحدث عن الوقاية من الخطر الخارجي فقط، وأنهم
تنطرق بوضوح للأخطار الداخلية التي تنجم عن إهمال المصلحة الوطنية.

ثانيا : تشكل الأمن القومي الليبي (1951-1969)

في تلك الحقبة انكب صاحب القرار السياسي الليبي (المملكة الليبية) على بذل الجهد لبناء
مؤسسات الدولة الليبية الوليدة، سيطر هاجس الحاجة إلى المال ونقص الخبراء والكوادر الإدارية
على الحكومة الليبية، ففرض عليها خيار اللجوء إلى اتخاذ تدابير معينة للتغلب على بعض
الظروف والصعاب. على الرغم من وجود بعض العوامل التي تشير إلى تهديدات ظاهرية
متمثلة في الوجود الأجنبي في القواعد الأمريكية والبريطانية، إلا أن الأمن القومي الليبي آنذاك
كان في وضع مقبول.

كان وجود القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية أكثر ما يهدد الأمن القومي الليبي بعد
الاستقلال في عام 1951. الكثير من الآراء اعتبرت أن وجود القواعد الأجنبية هو انتقاص لسيادة
الدولة الليبية، إلا أن وجود هذه القواعد في غرب ليبيا وشرقها ربما كان مبررا بحكم الأوضاع
الدولية والمحلية في تلك الحقبة. ففي تلك الأثناء لا تزال الدولة الليبية الوليدة ضعيفة في بنيتها
السياسية والاقتصادية. حتى أن تقرير الأمم المتحدة كان يخشى من تبعات هشاشة الاقتصاد الليبي
في بداية قيام تلك الدولة. ولم يكن هناك بد من الاتجاه إلى طلب المساعدات الدولية، مما اضطرها
إلى الرضوخ لشروط الدول الكبرى خاصة بريطانيا والولايات المتحدة في إقامة قواعد عسكرية
في ليبيا مقابل دفع إعانات ومساعدات للحكومة الليبية، والتي أفادت في دعم الأوضاع الاقتصادية
الليبية⁹. لاحظ أن وضع الأمن القومي الليبي آنذاك كان واقعا لا يمكن تغييره وأنه تميز باستقراره
نسبيا قبل عام 1969.

في مطلع الستينيات من القرن الماضي وبعد اكتشاف النفط، تحولت ليبيا من دولة فقيرة إلى واحدة من اغني دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وشهد المجتمع الليبي نمواً اقتصادياً واجتماعياً ملحوظاً مع تطورات في نظام التعليم والصحة والإسكان والمواصلات. وقد اثر ذلك ايجابياً على العلاقات الليبية مع بريطانيا والولايات المتحدة والغرب¹⁰.

وبصورة أو بأخرى، استغلت الحكومة الليبية التغيرات الاقتصادية بعد اكتشاف النفط في تعميق علاقاتها مع الغرب، والتي بنيت على الاحترام والتعاون في شتى الميادين. وهو ما اوجد أرضية متينة لتحسن وضعية الأمن القومي الليبي. ولم تشهد تلك الفترة مواجهات سياسية بين ليبيا والغرب، فانطلقت الدولة معتمدة على مواردها ومقدراتها لتأمين سيادتها وحماية شعبها.

ولكن على الرغم من أن حكومة المملكة الليبية لم تدخل مع الغرب في مواجهات، فأنها اتبعت نوعاً من سياسة غض الطرف عن السلوك السياسي لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما بالتدخل في الشأن الليبي المحلي والدولي، فأفسح ذلك المجال أمام المساس بسيادة الدولة الليبية مما يؤثر بطبعة الحال على أمنها القومي.

ثالثاً : ركائز الأمن القومي الليبي

ركائز الأمن القومي الليبي تشبه إلى حد بعيد مرتكزات الأمن القومي للعديد من الدول في محيط ليبيا الإقليمي والدولي، وهذه المرتكزات تتكون من مجموعة من المقومات التي يقوم عليها الأمن القومي منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. فهناك ما يرتبط بالجغرافيا أو ما يتعلق بالسكان أو الاقتصاد أو نظام الحكم أو بالسياسة الخارجية.

غالباً ما يلتزم صانع السياسة الخارجية لأي دولة برعاية احتياجاتها القومية. وهذه الاحتياجات عادة ما تبلورها عوامل جغرافية أو سكانية أو اقتصادية وتتعلق بظروف الدولة و علاقاتها مع غيرها من الدول، ففوة الدولة ونفوذها وحجمها وسكانها ومواردها الطبيعية يؤثر حتماً على تطورها الاجتماعي والاقتصادي وعلى تحديد أهدافها المرجو تحقيقها في علاقاتها مع الدول الأخرى¹¹. وهذا ما جعل الأمن القومي مرتبطاً بالدولة باعتباره يتطلب توافر أربعة جوانب أساسية هي:-

1. تحديد الأهداف والمصالح والقيم المرجو تحقيقها للمجتمع والدولة .
2. تحديد التحديات التي تواجه الدولة
3. رسم السياسات والخطط لتحقيق أهداف الدولة .
4. تكوين المؤسسات والأدوات اللازمة لتحقيق المصالح¹².

ومن أهم مرتكزات الأمن القومي الليبي :

1. حجم التهديدات الداخلية والخارجية والخطط المعدة لمواجهتها.

2. إستراتيجية التنمية واستغلال مقومات الدولة وخاصة النفط الليبي.
3. استعدادات الجيش والشرطة الليبية والقدرة على مواجهة التهديدات.
4. العامل الجيوبوليتيكي والسيادة الليبية.
5. العامل الديموغرافي والروح الوطنية للسكان.
6. السياسة الخارجية والعلاقات الليبية الدولية.
7. حقوق الإنسان والتداول على السلطة.

اتفقت الكثير من الدراسات في أن بعض العوامل تؤثر بصورة أكبر في بلورة وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وهناك بعض العوامل له تأثير أقل من العناصر الهامة التي تشكل قوة الدولة وتؤثر في سياستها الخارجية المرتبطة بالمصلحة الوطنية كركائز لأمنها القومي، وأهمها :

- 1- العامل الجغرافي .
- 2- العامل الاقتصادي.
- 3- العامل البشري .

وبالنظر إلى عامل الجغرافيا كركيزة أساسية في الأمن القومي فإن مميزاتها كثيراً ما تمنح الدولة جانب هام من القوة. ليبيا تتمتع بموقع جغرافي زاد من رصيد قوتها كدوله نامية حيث تمتد ليبيا من سواحل جنوب البحر المتوسط إلى أعماق الصحراء الكبرى وهذا ما وضعها ضمن بلدان قلب العالم (منطقة التقاء قارات العالم القديم أوربا، آسيا أفريقيا). حيث جرت على أراضيها واحد من أشهر المعارك الفاصلة في الحرب العالمية الثانية وهي معركة العلمين الشهيرة بين الألمان والإنجليز. فهذا الموقع يعد حلقة وصل هامة بين البلاد المطلة على البحر المتوسط وأفريقيا وأيضاً تربط ليبيا بين شرق الوطن العربي وغربه فهي بذلك منطقة لتلاقي الناتج الاقتصادي والثقافي في تلك الأرجاء وهذا مصدر هام للقوة¹³. إضافة إلى الموقع الجغرافي فان المساحة من الناحية الإستراتيجية هي ميزه ضرورية في المعايير التي تقاس بها قوة الدولة. فكما كانت الدولة ذات مساحة كبيرة كلما أعطاه القدرة على الانتشار وإمكانية التنوع الزراعي والصناعي وانتشار السكان. وغالباً ما تلعب مساحة الدولة دوراً كبيراً في تحديد سلوكها السياسي في علاقاتها الدولية لأنها العامل المغذي للقوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للدولة وليبيا وكما هو معروف تمتلك مساحة كبيرة تقرب من 1.760.000 كم²، وتطل على البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله (1900 كم)، وهذا ما يمنح الدولة الليبية إمكانية تنمية قوتها السياسية والاقتصادية وإعطاءها شخصية اجتماعية وهوية مميزة عن غيرها.

إضافة إلى ذلك، فالموارد الطبيعية هي أساس قوة الدولة، واستمرارها، وتشمل كل ما في باطن الأرض من معادن، ومياه، وكل ما على سطحها من ثروات. ففي ليبيا لعبت الموارد الطبيعية دوراً رئيسياً في بناء قوتها وإبراز مكانتها وتعزيزها في علاقاتها مع العالم. وقد تنوعت هذه الموارد من مياه، وبنط، ومعادن وثروات مختلفة¹⁴.

كما يعتبر العامل البشري من العوامل الهامة المؤثرة في السياسة الخارجية وهو رافد رئيسي للأمن القومي. في ليبيا هناك عدة مميزات يمتاز بها الوضع السكاني، من بينها التجانس العرقي والديني ووحدة اللغة. والمجتمع الليبي مر بخبرة تاريخية شكلت هويته العامة فعلى الرغم من التباعد الجغرافي بين أقاليمه لم يسبق له وأن واجه مشكلة الانفصال أو الصدام والتشردم أو الحروب الأهلية. فإنه لازال يعاني من تدني المستوى الثقافي والتعليمي وانعدام الاهتمام بالمشاركة السياسية والخوض في القضايا العامة.

ولكن في المقابل، هناك رؤية أخرى تقولأن حجم سكان ليبيا القليل، مقارنة بمساحة الدولة، ربما يشكل خطراً على أمنها القومي. حيث لا تزيد الكثافة السكانية في ليبيا عن خمسة أفراد لكل كيلومتر مربع، وهذا يضع ليبيا في موضع التهديد من الكتل البشرية الضخمة، المحاطة بها في مصر، والسودان، وأفريقيا ما وراء الصحراء، وبلدان المغرب العربي. فتعداد السكان في ليبيا حوالي الستة ملايين ونصف، بينما محيطها الجغرافي يفوق مائتي مليون نسمة. وهذا ما جعل السياسة الليبية تلجأ إلى اتخاذ قرارات بفتح الحدود أمام المواطنين العرب، وجذبهم للعمل والإقامة والتملك، وحتى التجنس بالجنسية الليبية¹⁵. ربما أفلحت الحكومة الليبية، سابقاً، في محاولاتها لزيادة عدد السكان بعدة وسائل، من بينها إفساح المجال أمام مواطني دول الجوار في التجنس (صدور قانون الجنسية العربية عام 1987 وهو في الغالب لإغراض دعائية) وان كان ذلك غير منظم بصورة جيدة، إلى جانب ذلك الاهتمام بالرعاية الصحية وتحسين مستوى المعيشة، نسبياً، خاصة في عقد السبعينيات من القرن الماضي.

أم من الناحية الاقتصادية، فمنذ نهاية السبعينيات بدأ الاقتصاد الليبي يتحول من اقتصاد مختلط يساهم فيه القطاع العام والقطاع الخاص على السواء إلى قطاع أحادي يسيطر عليه القطاع العام بنسبة 98% مع تراجع مساهمة القطاع الخاص طوال العقود الماضية، ومع أن توجه الدولة الليبية، سابقاً، كان الاشتراكية، إلا أنه اضطر وبسبب فشل النظام الاقتصادي في التحول نحو خصخصة المؤسسات الاقتصادية للدولة والتحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الحر¹⁶.

بهذا ووفقاً لهذا التحليل، الأمن القومي لا يعتمد فقط على العمل العسكري فالأخطار التي تواجهها الدولة قد تمتد إلى أخطار اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها، فالدول النامية لتعزيز أمنها تحتاج إلى التنمية التي بدونها سيتدنى الأمن القومي للدولة. فكثيراً ما تدعو تقارير الأمم المتحدة السنوية حول التنمية الاقتصادية على ضرورة ارتباط توفر الأمن بقيام التنمية بمعنى الأعمار. والتنمية ينبغي قيامها على السكان بهدف توفير أسباب الأمن. ومما لا شك فيه هناك علاقة جدلية بين التنمية والأمن، ففقدان الأمن هو ما يحرم السكان من التنمية.

من الواضح امتلاك ليبيا لأهم مرتكزات الأمن القومي لأي دولة والتي تشكل عماد التنمية. فالجغرافيا والسكان والموارد الاقتصادية المختلفة تعد من أهم عوامل قيام امن قومي مثالي. غير أن عدم الاستفادة من تلك المعطيات أدى إلى تكون امن قومي هش.

رابعاً : المصلحة الوطنية والأمن القومي

يمكن القول أن المصلحة الوطنية هي المرجعية التي بواسطتها يتحدد سلوك الدولة في سياستها الخارجية ضمن علاقاتها الدولية وصولاً لتحقيق أهدافها ومصالحها في حدود طاقتها السياسية والاقتصادية. وهو ما يعرف بمراعاة الأمن القومي الشامل المتكون من الأمن الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والغذائي، والصحي، والنفسي، والثقافي وغيرها من العناصر الهامة للأمن التي لا يمكن أن تستمر حياة الإنسان بدونها. ويمكن إيجاز أبعاد الأمن القومي في النقاط التالية :

1. البعد السياسي، ويتمثل في المحافظة على كيان الدولة الليبية وشخصيتها السياسية.
2. البعد الاقتصادي، ويرتكز حول توفير احتياجات المجتمع الليبي والحرص على تقدمه.
3. البعد الاجتماعي، ويتلخص في توفير الأمن للمواطن الليبي وتعميق الشعور بالوطنية.
4. البعد الإيديولوجي، ويدور حول صيانة العادات والتقاليد الليبية.
5. البعد البيئي، ويعني حماية بيئة الوطن من التلوث.

وفي توضيح آخر، عرف معهد بروكنج (Brookings's institute) المصلحة الوطنية بأنها: ((هي الأهداف العامة والمستمرة التي تعمل الأمة من أجلها)) أما شارلس ليرش (Charles lerche)، وأبو السيد (Abul said) يعرفونها بأنها: ((هدف طويل الأمد ومستمر تعمل الدولة، والأمة، والحكومة كلهم من أجل تحقيقه))¹⁷.

" الأمن القومي يرتبط بحقيقة قائمة وهي سلامة الجماعة والهدوء والاستقرار في الدولة بعيداً عن التهديدات الخارجية. والمصلحة القومية ترتبط بالقيم حيث أنها تسعى إلى الوصول بالجماعة إلى ما ينبغي أن يكون .. والأمن القومي يتعلق أساساً بالبقاء في مستوييه العضوي والسياسي بينما ترتبط المصلحة القومية بصفة عامة بحق البقاء في مستواه الثالث الذي يدور حول تحسين مستوى معيشة الجماعة وتطورها وتقديمها"¹⁸.

وقد ربط الفكر السياسي مسألة الأمن القومي بالمصلحة القومية منذ القدم ففي الفكر السياسي اليوناني ورد أن أرسطو تحدث عن قوة الدولة وكيفية حمايتها برعاية أمنها واستقرارها. وكذلك الفكر السياسي المعاصر طالب بضرورة النهوض بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للدولة. فبات الأمن مرتبطاً بمقدرة الدولة على حماية مصالحها، والاعتناء بها سواء بالاعتماد على القوة المسلحة، أو بوسائل الدبلوماسية¹⁹.

فبالنظر إلى ليبيا ومدى حرصها على مصالحها الوطنية في علاقاتها الدولية يبدو واضحاً أن هناك خللاً في المقدرة التامة على تأمين تلك المصالح. فمنذ مطلع السبعينيات أخذت ليبيا على عاتقها مساندة ودعم العديد من التنظيمات التي تدعي بأنها تناضل من أجل الحرية في أماكن متفرقة من العالم. هذا التوجه دفع ليبيا إلى بذل ما في وسعها للإيفاء بحاجات تلك التنظيمات فأضحت المقدرات الاقتصادية الليبية تعاني من اتساع رقعة التكاليف المالية، والسياسة.

وفي نفس السياق، أعلن صانع القرار السياسي في ليبيا مراراً إن الشعب الليبي أخذ على عاتقه دعم قضية الحرية في جميع أنحاء العالم. وأصبح هذا المبدأ فيما بعد هدفاً إستراتيجياً للسياسة الخارجية الليبية، فكلفت هذه السياسة الحكومة الليبية جهود أكبر من حجم قدراتها. لأن ليبيا بلد نامي ذو قدرات اقتصادية محدودة، وشعب صغير. فهذه السياسة، وحسب تقارير وزارة الخارجية الليبية، أرهقت ليبيا التي حاولت أن تناصر وتقدم المساعدات والدعم لأغلب حركات التحرير في العالم والتي قدرت بحوالي (45) حركة. حيث تلقت تلك الحركات دعم سياسياً ومساعدات مادية نقدية وعينية متنوعة. والأبعد من ذلك إن ليبيا باتت تناصر تلك الحركات التي يعتبرها الغرب إما حركات وأنظمة دكتاتورية، أو إرهابية في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وحتى أوروبا. والعديد من هذه الحركات يعمل ضد المصالح الأمريكية والغربية في تلك المناطق. وهو ما حدا بالولايات المتحدة بمعقابة ليبيا باعتبارها باتت دولة راعية للإرهاب²⁰.

يرى البعض أن المصلحة الوطنية تؤثر إلى مدى بعيد في السياسة الخارجية للدولة (تعمل دائماً في اتجاه تعزيز الأمن القومي). كان أغلب السياسيين يعتقدون، سابقاً، إن المصالح الوطنية تؤثر في تحديد السياسة الخارجية، لكن بعد الحرب العالمية الثانية، بات كل السياسيين موافقين، في أن السياسة الخارجية تتشكل بواسطة المصالح الوطنية. قال مورغانثيو (Morgenthau) في كتابه المناظرة الكبرى (The great Debate)، السياسة الخارجية تدافع عن المصلحة الوطنية بالطرق السلمية²¹. ولكن البروفيسور رينولدس (Reynolds) يرى أنه ليس في كل الأحوال رسم الدولة لسياستها الخارجية وفقاً لمصلحتها الوطنية فقط، إلا في حالة توافق المصالح الوطنية لجميع الدول. أما إذا كانت تلك المصالح الوطنية متضاربة فمن الخطأ إدخال المصلحة الوطنية في تحريك السياسة الخارجية لأي دولة، لأن هذا الأمر قد يكون مكلفاً لهذه الدولة أو تلك وربما يصل الأمر إلى إدخالها في أتون الحرب²².

وبعبارة أخرى، كل أمه تضع لنفسها إستراتيجيات عدة لمواجهة الأخطار المهددة لأمنها محلياً وإقليمياً ودولياً. لعب موضوع الأمن دوراً هاماً في حياة الشعوب ومصالح الدول فبالأمن يمكن المحافظة على مقدرات الشعوب والأمم في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فانهدام الأمن يقود إلى زوال مكتسبات الأمة وانتشار الفوضى التي تؤدي إلى انهيارها وفناءها.

بذلك نرى أن الأمن القومي لأي دولة يكمن في الاهتمام بمصالحها الوطنية. فالمصلحة الوطنية للدولة لا يمكن التهاون أو العبث في أي عنصر من مكوناتها الكلية وتحت أي ظرف من الظروف ويجب بذل أقصى الجهود للمحافظة عليها.

وتشير العديد من الآراء إلى أن المصلحة الوطنية الليبية تأثرت بالمخالفات المالية والإدارية في بعض مؤسسات الدولة، التي انعكست على أمنها القومي بصورة واضحة. إن السواد الأعظم من منافع المجتمع الليبي يعي جيداً حجم الثروة النفطية وأهميتها، وخصائصها كما أنه يعي أيضاً أوجه صرف عائدات النفط الليبي التي وظفتها الحكومة الليبية، سابقاً، (منذ مطلع السبعينيات) لخدمة بعض الأغراض السياسية ولم ترشد إنفاقها للإيفاء بحاجات المجتمع بصورة مناسبة. حيث كان واضح للعيان خلل النظام الاقتصادي الليبي، وهو ما أدى في واقع الأمر إلى تطلع شريحة واسعة من الشعب للتغيير للأفضل²³. وللاستدلال على ذلك، اعتاد المسئول الليبي، وعلى أعلى المستويات، أن يقر بدرجة التذبذب السياسي، والاقتصادي في ليبيا، الذي أربك مؤسسات الدولة. فألقى الفساد آثاره السلبية حتى على مشروعات التنمية، ففشل أغلبها وعجزت عن الوصول إلى أهدافها. على الرغم من ارتفاع حجم العائدات النفطية، فإن ذلك لم ينعكس على المجتمع بانتعاش اقتصادي ملحوظ، أو ارتفاع في مستوى معيشة الفرد. وظل مستوى دخل الفرد الليبي متدنياً (بالمقارنة بالدول العربية النفطية) وعلى مدى حوالي ثلاثة عقود بسبب قانون الأجور الليبي رقم (15). وارتفع معدل البطالة في ليبيا ليصل إلى 30% من حجم القوى العاملة، ناهيك عن قوانين ممارسة التجارة وتطبيق الاشتراكية مما عمق درجات الفساد السياسي والاقتصادي²⁴.

- وتأسيساً على ذلك تبقى المصالح القومية هي القوة الدافعة للسياسة الخارجية وهي التي تحرك نشاط الدولة نحو صيانة أمنها القومي، وقد تظهر في صورة حزمة من الأهداف التالية²⁵:
- 1- الالتزام بدعم الأمن القومي والمحافظة على السيادة الوطنية، فيجب على الدولة بذل أقصى طاقة متاحة لدعم الأمن القومي وذلك بمكافحة التهديدات التي تحاول المساس بالقيم والمصالح الحيوية لأمن الدولة.
 - 2- على الدولة أن تستخدم العديد من الوسائل لدعم أمنها القومي كالدخول في علاقات تحالف أو توقيع ميثاق سلام أو انتهاج سياسات محايدة تقي الدولة من أي عدوان.
 - 3- تنمية القوة القومية باعتبار أن القوة هي الجسر المؤدي على الرفاهية والثراء الاقتصادي.
 - 4- تنمية الموارد الاقتصادية للدولة. فالقدرات الاقتصادية للدولة تمنحها نفوذ قوي في علاقاتها الدولية. وقد يستخدم هذا الثراء في الترويج للنظام السياسي، أو لأيديولوجية معينة.
 - 5- حماية هوية الدولة ورعاية ثقافتها الوطنية من الغزو الثقافي الخارجي.
 - 6- الحد من الهجرة المتزايدة والتي قد تصل إلى حد عدم قدرة الدولة على استيعابها.
 - 7- الحد من الصرف على التسلح المرهق لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالدول النامية عليها أن تكون مسالمة في سياساتها الخارجية وتتجنب الانزلاق في مصيدة التسلح المكلف.

بذلك يبدو واضحاً أثناء الحرب الباردة حيث ركزت ليبيا في إدارة سياساتها الخارجية على بعض القضايا الدولية التي لا تخدمها كثيراً. فبتقديم الدعم المادي والسياسي للعديد من الدول والمنظمات تراجعت معه معدلات الإنفاق على بعض حاجات المجتمع الليبي. وبين هذا وذاك أهملت المصلحة الوطنية الليبية في بعدها المحلي والدولي، فتعرض الأمن القومي الليبي إلى العديد من الصعوبات شابت أدائها واستمراره.

خامساً : مهددات الأمن القومي الليبي

من الواضح أن هناك تشابكاً ما بين أوضاع الأمن الليبي والأمن الإقليمي والدولي. فهذه التهديدات الداخلية للأمن الليبي المتمثلة في التهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية والعسكرية لها انعكاساتها الإقليمية والدولية ما يجعلها تعرض الأمن القومي الليبي لخطر التدخل الدولي، استطاعت الحكومة الليبية بسبب قدرتها المادية المستمدة من ريع النفط أن تتخطى مرحلة المواجهة مع الإمبريالية المعتمدة على التصريحات الإعلامية إلى مرحلة المواجهة الفعلية من خلال اقتران التهديد اللفظي بالأفعال. فالسياسة الليبية بدأت في مواجهة المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط باستخدام القوة المادية. ولم يعتمد صانع القرار السياسي الليبي في السياسة الخارجية على النهج التعاوني وبناء العلاقات الدولية الليبية على أسس الدبلوماسية المعهودة في العالم . فكان السلوك التصادمي وأساليب التحدي واضحاً في اتجاهات السياسة الليبية خاصة في علاقاتها مع الغرب. ويمكن التعرف على عوامل تهديد الأمن القومي الليبي بسبب نمط السياسة الليبية من خلال الآتي :

1- المواجهة مع الغرب

ربما برزت بوادر المواجهة مع الغرب بمجاهرة قادة ليبيا الجدد (بعد عام 1969) الراضة لوجود القواعد الأجنبية على الأراضي الليبية. في تلك الأثناء (حقبة الستينيات والسبعينيات) كان هناك زخم للمد القومي اعتمد عليه المسئول العربي لإثارة الرأي العام العربي لكسب التأييد الشعبي. وكان نظام الحكم في ليبيا ملكي ولكن التيار الناصري في مصر والتيارات الثورية في بعض الدول العربية قد وصل صداها إلى ليبيا ومن الطبيعي أن يتأثر الليبيون ويتفاعلون معها. فاستغلت السلطات الليبية الجديدة هذا الجانب وشرعت في تعبئة الرأي العام الليبي ضد الامبريالية وخطرها المحدق بالشعب الليبي. وما كان منها إلا أن وظفت عملية إجلاء القواعد الأجنبية إعلامياً، بتقديمها كإجاز مفيد تحقق للشعب الليبي، لأنه في واقع الأمر يصب في مصلحة الأمن القومي الليبي.

وبدأت السلطات الليبية التي اعتلت سدت الحكم، في عام 1969م، مبكراً بالتحذير من مهددات الأمن القومي الليبي المتمثل، حسب رأيها، في وجود القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية على الأراضي الليبية. بأن تلك القواعد باتت تشكل خطراً على الشعب الليبي، مما صعد من درجة الخلاف السياسي بينها وبين تلك الأطراف إلى حد بعيد²⁶. بذلك كشفت السياسة

الليبية عن نهجها الراديكالي، منذ تولي النظام السياسي الجديد في ليبيا زمام الأمور بعد عام 1969م، فمثل ذلك في نظر الغرب والأمريكيين، خاصة، تهديداً صريحاً للمصالح الغربية حيث قال ديفدنيوسوم، السفير الأمريكي الأسبق في ليبيا، إن المواجه بين ليبيا والولايات المتحدة باتت تمثل نموذج الخلاف بين طريقتين متنافرتين للتعامل مع كثيرٍ من قضايا الشرق الأوسط والعالم . وفي توضيح آخر، تجسد المشروع الليبي في نهج الثوري في مواجهة الاستعمار والتخلص من الهيمنة الإمبريالية في الدول النامية خاصة في المحيط الإقليمي لليبيا وربما يتطلب ذلك مساندة الحركات الثورية المعادية للولايات المتحدة والمناصرة لقضايا العالم الثالث²⁷. ومن الطبيعي أن تشعر الإدارة الأمريكية، آنذاك، أنها قد فقدت قدرتها في التأثير على قرارات السياسة الليبية، منذ رحيل قواتها عن قاعدة هويلس الجوية، في طرابلس في يونيو من عام 1970. وهي بذلك تحتاج إلى اتخاذ السياسات المناسبة، لإعادة نفوذها في هذا البلد، حفاظاً على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة.

والأبعد من ذلك، تصاعدت التصريحات الإعلامية للقيادة الليبية حول مصادر تهديد الأمن القومي الليبي المتمثلة في دولة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وتسخير كافة إمكانيات الدولة للمواجهة والتحدي. ولكن في واقع الأمر لم يكن هناك ثمة تهديدات مباشرة واضحة هددت سيادة الدولة الليبية أو أمن شعبها، خاصة وان ليبيا ليست دولة كبرى منافسة للولايات المتحدة، كما أنها ليست دولة مواجهة مباشرة لإسرائيل. فتحديد مصادر تهديد الأمن القومي لأي دولة هو عملية مركبة تدور حول تأمين الجوانب الجيوبوليتيكية، والديموغرافية. وهي من الممكن الوصول إليها بوسائل الدبلوماسية والبحث عن بناء علاقات التعاون مع مختلف دول العالم. وربما يتحقق من خلالها الكثير من الأهداف دون الحاجة إلى مسلك المواجهة والصراع .

ومن زاوية أخرى، أن ليبيا لم تختار التوقيت المناسب في مواجهتها للغرب. وكما هو معروف فالسياسات الخارجية تعتمد على أسس محدده هي الدبلوماسية والمساعدات الخارجية ثم الحرب عند فشل الدبلوماسية. عليه فلا يوجد مبرر لليبيا في لجوئها للتحدي والمواجهة العسكرية لمعالجة مهددات الأمن القومي الليبي. فما كان ينبغي لليبيا إتباع لغة التصعيد مع الغرب مع وجود فرص للدبلوماسية فكثيراً ما نجحت الدول الصغيرة في تحقيق أهدافها القومية بالاعتماد على وسائلها الاقتصادية²⁸.

إضافة إلى وجهة النظر هذه، اعتبرت الولايات المتحدة أن سياسة ليبيا الخارجية أخذت منحى يساري متشدد لأنها بدأت تتجه نحو توطيد العلاقة مع الاتحاد السوفيتي سابقاً على حساب العلاقات الليبية الأمريكية. كما بدأت ليبيا تعقد صفقات ضخمة لاستيراد الأسلحة السوفيتية، واتجهت إلى معاداة الدول العربية الحليفة لواشنطن، وبرزت في العديد من الأحداث في منتصف السبعينيات كداعم للإرهاب ومعادي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط²⁹. وفقاً لهذا التحليل أضحت درجة الحذر الأمريكي من السياسات الليبية تتصاعد، ففي رسالة للرئيس الأمريكي

الأسبق رونالد ريغان إلى الكونغرس الأمريكي قال: "إن ليبيا تشكل خطراً على المصالح القومية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب السياسة التي تتبعها ضد أمريكا، ووقوفها في وجه التحركات والطروحات التي تبادر بها"³⁰.

2- تحالف ليبيا مع الاتحاد السوفييتي

من الوارد أن دخول ليبيا في مواجهات مع الولايات المتحدة، فرض عليها التحالف مع الاتحاد السوفييتي، بعد أن كانت ضمن مناطق النفوذ الأمريكي. في فترة الحرب الباردة اشتهرت منطقة الشرق الأوسط بتحولها إلى ساحة صراع المصالح بين قطبي العالم الأمريكي والسوفييتي. فبسبب منابع النفط وامن إسرائيل والموقع الاستراتيجي للمنطقة اتسع حجم النشاط السياسي الأمريكي والسوفييتي للحصول على مزيد من النفوذ. وجر هذا الصراع عدد من الدول العربية للاصطفاف وراء احد القوتين، وبطبيعة الحال اتجهت ليبيا إلى التحالف مع الاتحاد السوفييتي، لتحقيق جزء من مصالحه، ومناصبه الولايات المتحدة العداء، لعرقلة مصالحها في المنطقة وربما لا يخدم ذلك المصالح الليبية كثيراً.

ذهبت السياسة الخارجية الليبية بعيداً في تحديد أهدافها منذ البداية فدفعها ذلك إلى التحالف مع الاتحاد السوفييتي سابقاً لضمان الحصول على أسلحة سوفييتية. بعد أن قطعت ليبيا على نفسها توليد دور أساسي في القضايا العربية، وأجزاء واسعة من أفريقيا جنوب الصحراء، ومواجهة الإمبريالية في جميع أنحاء العالم، واجهت هذه المهمة الحاجة الملحة لبناء القدرات العسكرية الليبية تلبية لتلك الطموحات. ومنذ ذلك الحين اتجهت ليبيا إلى دول المنظومة الشيوعية للحصول على السلاح وبكميات هائلة فقد قدرت وكالة الرقابة على السلاح ونزع التسليح الأمريكي (اسدا) إن الواردات الليبية من الأسلحة والمعدات العسكرية السوفييتية بلغت حوالي (17.26 مليار دولار)، بينما أشارت مصادر أخرى أن التكلفة وصلت (29 مليار دولار) في ما بين أعوام 1970- 1985 م³¹.

وبناء على ذلك، كانت الولايات المتحدة تنظر دائماً بعين الريبة للنشاط السوفييتي باعتباره قوة توسعية معادية (بالنسبة لها). وما أزعج واشنطن هنا مستوى التنسيق العالي بين ليبيا والسوفييت. الولايات المتحدة ترغب في استقرار الوضع القائم على المستوى الدولي والإقليمي، لأن ذلك يخدم الأمن القومي الأمريكي. أي تهديد يمس بأمن أي منطقة على صلة بالمصالح الأمريكية هو مساس بالأمن القومي الأمريكي. وبما أن النشاط السياسي الليبي توسع في منطقة الوطن العربي وشمل كذلك أجزاء من القارة الأفريقية، بات من المؤكد أن تلك السياسات تديرها ليبيا لخدمة مصالح الاتحاد السوفييتي. انه وبسبب هذا، كانت ليبيا تعتمد كثيراً على الاحتماء بالاتحاد السوفييتي، سابقاً، في مواجهتها للسياسة الأمريكية. ولكن بعد تلاشي الاتحاد السوفييتي وجدت السياسة الليبية نفسها بدون حليف سياسي مما اضطرها إلى الاعتماد على نفسها في مواجهة السياسة الأمريكية³². فبعد أن وجدت الكثير من الدول العربية ومن بينها ليبيا في أثناء الحرب

الباردة فرصة المناورة السياسية على الصعيد الدولي بسبب تحالفها مع الإتحاد السوفيتي سابقاً (باعتباره احد الأقطاب)، وجدت تلك الدول نفسها، بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، تواجه الهيمنة الأمريكية منفردة. حيث بدأت التحرشات الأمريكية بسياسة تضيق الخناق على هذه الدول مثل العراق، سوريا، ليبيا، السودان وبصور مختلفة³³.

في الواقع بعد أن اختل ميزان القوة بولوج النظام العالمي الجديد في مطلع التسعينيات من القرن الماضي بدأت الولايات المتحدة تتجه لمعاينة الدول العربية التي كانت متحالفة مع السوفييت ومنها ليبيا. حيث ازداد حجم التهديدات الأمريكية على ليبيا بالحصار، والهجوم المسلح، وبمحاولة تغيير النظام السياسي، وتعرض اقتصادها لصعوبات عدة.

3- حرب تشاد

التدخل الليبي في تشاد كان على علاقة وثيقة بما عرف بمواجهة الامبريالية المتمثلة في النفوذ الفرنسي وظهور بعض المصالح الأمريكية. ولكن رغم تكتم ليبيا على نشاطها في تشاد جاء هذا التدخل تحت غطاء مناصرة الفصائل الوطنية التشادية، كهدف معلن، ضد الفصائل التشادية الأخرى المدعومة من الغرب. ولكن السؤال هنا، ما مصلحة ليبيا في هذا الصراع؟ وهل كان من الضروري المغامرة بالأمن القومي الليبي؟ والدخول في حرب أهلية ربما تؤدي إلى استنزاف مقدرات ليبيا دون أي فوائد تذكر.

كان الدور الليبي في حرب تشاد واحد من العوامل التي وسعت المواجهات الليبية الأمريكية. أكد مدير وكالة المخابرات الأمريكية الأسبق، وليم كيسي، أن السنوات الممتدة ما بين 1986/4/15 و 1988/12/21 شهدت تزايداً ملحوظاً في حدة المواجهات بين ليبيا والولايات المتحدة حول الحرب في تشاد. حيث استغلت واشنطن رغبة الاندفاع السياسي الليبي غير المدروس، بإبرام تفاهم أمريكي فرنسي لاستغلال تلك الحرب في استنزاف القدرات الليبية الإستراتيجية³⁴.

فمنذ النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي والحكومة الليبية تتدخل سياسياً وعسكرياً في الحرب الأهلية الدائرة في تشاد. ويمكن القول، في مجمل الحروب الطويلة التي خاضتها ليبيا في تشاد لا يظهر أن هناك هدف جوهري يمكن أن يخدم المصالح الليبية في تشاد. هذه الحروب كانت تعبير عن رغبة القيادة الليبية آنذاك في مناصرة إحدى الفصائل التشادية على الأخرى ومساعدتها لاستيلاء على السلطة. أما الهدف الثاني هو منافسة فرنسا و محاولة عرقلة سياستها في تشاد، وهناك آراء أخرى تقول بأن ليبيا في ذلك الوقت كانت تسعى للسيطرة على تشاد، وكذلك لاستيلاء على جزء من الأراضي التشادية من شريط أوزوحتى تتمكن من تنفيذ سياستها في الدول المجاورة لهذا البلد، إضافة إلى النية في اختبار قدرات الجيش الليبي والتلويح بقوة ليبيا وتهديد جيرانها³⁵. وربما اعتبرت ليبيا تشاد عمق إستراتيجي لها، لهذا السبب

عبر تمرارا عن قلقها من النشاط السياسي الفرنسي والأمريكي في تشاد، وكانت لا تخفي خشيتها من إنشاء قواعد عسكريه فرنسية قريبة من حدودها مما يشكل تهديدا كبيرا على أمنها القومي. ورأت ليبيا أن من واجبها محاربة الاستعمار في هذا البلد حتى لو أدى إلى الوقوف بجانب بعض الفصائل ودعمها لمحاربة فصائل أخرى وتأجيج الحرب الأهلية³⁶. كان هدف السياسة الليبية في تشاد في البداية هو مناصرة الفصائل المسلمة والعربية في الشمال ضد الأقلية المسيحية إلا أن هذا الهدف تطور لاحقا ليتحول إلى تحدي للمصالح الفرنسية والأوروبية في تشاد. لكن تلك السياسات أدخلت ليبيا في مواجهات سياسية وعسكرية خاسرة مع الغرب وعرضت أمنها القومي لتحديات جمة.

4- ليبيا والإرهاب الدولي

هناك خلاف دولي حول تحديد مفهوم الإرهاب الدولي، فهناك من يعتبره العنف الموجه لضرب مصالح الدول أو محاولة الوصول للسلطة بالقوة، وهناك من يراه وسيلة للتحرر والاستقلال والتخلص من الاستبداد. ورغم ذلك يمكن وصف الإرهاب الدولي بأنه " نوع من العنف غير المبرر وغير المشروع بالمقياسين الأخلاقي والقانوني الذي يتخطى الحدود السياسية للدول"³⁷.

جلبت السياسة الليبية لنفسها الشبهات، والمصاعب بتورطها في دعم الكثير من المنظمات التي تدعي الكفاح من أجل الحرية. بما أن ليبيا تسرعت في تقديم الدعم لكل من يدعي النضال والكفاح من أجل الحرية فلم تميز بين مناصرة التحرر ودعم الإرهاب. كان الأجدى لليبيا التريث حتى يتبين لها الفرق بين التنظيمات التي تناضل مع شعوبها من أجل الحرية والاستقلال بالوسائل المشروعة دوليا من المجموعات ذات الأهداف الفتوية المشبوهة. واقتصر الدعم على المنظمات التي تعتمد العمل السلمي وتجنب التعامل مع المجموعات المسلحة المتورطة في أعمال إرهابية مرفوضة في الأعراف الدولية.

سبب دعما لسلطات الليبية لجهات على صلة بالإرهاب الدولي في تهديد أمنها القومي. منذ مطلع السبعينيات جاهرت ليبيا برغبتها في تقديم الدعم المالي والعسكري لمحاربة ما أسمته بالاستعمار، وأخذ هذا النشاط يتوسع ضد مصالح الدول الغربية في القارة الأفريقية في زيمبابوي، وأوغندا، وغينيا، بيساو، وزامبيا، وموزمبيق، وأنجولا وذلك بدعم ما يعرف بحركات التحرر. حيث كرست ليبيا جهودها السياسية والاقتصادية لمواجهة ما تدعيه من هيمنة غربية على أفريقيا والعمل على تحرير الشعوب الأفريقية³⁸. أنفق النظام الليبي ما لا يقل عن 40% من عائدات النفط على استيراد السلاح، وأنفق ما لا يقل عن 22% من ريع النفط حتى نهاية الثمانينات على دعم حركات الثورة العالمية وقد دأب على صرف أكثر من ذلك. ساعدت ليبيا في تمويل حركات ونشاط مجموعات مختلفة في أكثر من 40 دولة عربية، وأفريقية، وآسيوية، وأوروبية ونحو 127 عملية إرهابية. وأن كثيرا من القادة الديكتاتوريين أمثال عبيد أمين وغيره

تلقوا دعماً من ليبيا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وهو ما أدى إلى قيام أكثر من 50 دولة عربية، وأفريقية، وآسيوية، وأوروبية، وأمريكية بقطع أو تجميد علاقاتها مع النظام الليبي.³⁹

ومن جانب آخر جرت أزمة لوكربي ليبيا في مسئوليتها عن دعم الإرهاب الدولي. ففي عام 2003 وبعد اعتراف ليبيا بمسؤوليتها عن حادثة طائرة بان أمريكان التي سقطت على بلد لوكربي باسكتلندا، ألزم مجلس الأمن الدولي ليبيا بقبول العقوبات المفروضة عليها⁴⁰. كانت أزمة لوكربي من أبرز نماذج المواجهة بين ليبيا والغرب وأقواها تأثيراً على الأمن القومي الليبي بسبب تهالك العديد من المؤسسات الليبية. تلك الأزمة من أكثر الوقائع السياسية والاقتصادية التي فرضت على النظام الليبي آنذاك بهدف تقويضه إلا أنها فشلت في إسقاطه بعد أن أدت إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع الليبي.

5- ليبيا وأسلحة الدمار الشامل

السعي الليبي المتكرر للحصول على أسلحة الدمار الشامل بين جانب آخر للمواجهة مع الغرب. فمن المقبول أن تسعى الحكومة الليبية لبناء قوة عسكرية فاعلة لحماية حدودها والمحافظة على أمنها القومي، ولكن من غير المستساغ أن تسعى دولة صغيرة من الدول النامية مثل ليبيا للحصول على أسلحة الدمار الشامل. خاصة وأن هذا النوع من التسلح ربما تحتاجه الدول الكبرى فقط من أجل توازن القوى أو لردع تهديد دولة معينة. كما أن هذا النوع من التسلح يحتاج إلى قدرات مالية ضخمة ناهيك عن كونه مخالف للقوانين والمعاهدات الدولية.

من ضمن الثوابت التي تمسكت بها السياسة الليبية لمواجهة الغرب هو إصرارها للحصول على أسلحة الدمار الشامل والذي شكل تهديداً حقيقياً لأمنها القومي. سعت ليبيا جدياً خلال الثمانينيات والتسعينيات للحصول على أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والصواريخ الباليستية، وقد أنفقت أموالاً طائلة على ذلك (تقدر بعدة مليارات). ولكن نتيجة للضغوطات الغربية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي (والتهديد بعقوبات دولية قد تصل إلى استخدام القوة العسكرية) قبلت ليبيا عام 2003 عشية الهجوم على العراق بالتخلي عن برنامجها لتصنيع أسلحة الدمار الشامل⁴¹.

في هذا الخصوص لم يكن قرار ليبيا صائباً في محاولاتها الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وكان من الأجدر بليبيا أن تتفق تلك الأموال على التنمية وعلى تغيير حالة المجتمع الليبي إلى الأفضل، فالتحدي والمواجهة الحقيقية لا ينبغي أن تكون مع الغرب ولكن مع أعداء الإنسان الليبي كالجهد، والفقر، والمرض، والتخلف، والبطالة، والبؤس، والظلم، والاستبداد. ربما

الأسلحة البيولوجية، والكيميائية، والجرثومية لا تفلح في مكافحة هؤلاء الأعداء بالقدر الذي تفعله التنمية التي تعزز مطالب الأمن القومي الليبي.

سادسا : تأثير العقوبات الدولية

بعد تطور المواجهة السياسية بين ليبيا والغرب وتحولها إلى صدام وضرب متبادل للمصالح، اتجهت اغلب الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى معاقبة ليبيا. أثرت العقوبات الدولية طويلة الأمد على الأمن القومي فاعتبرها الخبراء السياسيون بالناجحة لتقويضها للقدرات الليبية. في الوقت الذي كانت فيه ليبيا في حاجة إلى الاستعانة بالتكنولوجيا والاستشارة الغربية للانطلاق ، فهي دولة نامية تتغير في مسيرتها التنموية بسبب هذه المواجه مع الغرب حيث العقوبات والحصار الاقتصادية التي أثرت وبوضوح في مختلف المجالات، حيث حدت تلك الإجراءات من جهود ليبيا في لعب المزيد من الأدوار القيادية إقليمية ودوليا.

هذه العقوبات هي من باب الضغوطات السياسية لإجبار ليبيا على تغيير سياساتها تجاه الغرب، لكن صاحب القرار السياسي الليبي فاته محاولة الأخذ بالمبادرة لتأمين مصالحه القومية بالوسائل الدبلوماسية، كالمحادثات، والمفاوضات واعتمد على سياسة الاتهامات والتحدي واستخدام المهاجمة الإعلامية لتأليب الرأي العام المحلي ضد الغرب، فآثر هذا في تسارع عجلة الدفع السياسي بين ليبيا والغرب لتنتهي باستخدام القوة الناعمة ضد ليبيا كالحصار الاقتصادي والمقاطعة السياسية والعزلة الدولية.

المواجهة الليبية مع الغرب فتحت الباب أمام تقاطر العقوبات وتنوعها فأعطبت الأمن القومي الليبي. في يونيو عام 1984 قدم مكتب الدراسات والبحوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، التقرير رقم 110 والمعنون (بالمسألة الليبية) ويدور هذه التقرير حول ما يعرف بالدور الليبي المعادي للسياسة الأمريكية. ويصف ليبيا بمصدر تهديد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بمحاولاتها المتكررة لتعطيل اتفاقية السلام مع إسرائيل. والأبعد من ذلك الدعم الليبي للقوى المعادية للولايات المتحدة في العالم العربي، وإفريقيا، وأمريكا الوسطى، وأمريكا اللاتينية وما يشكله من خطر على الأمن الاستراتيجي للولايات المتحدة⁴². وفي تقرير آخر أعده مركز الأمن القومي الأمريكي في سبتمبر عام 1985، حول ليبيا يبين كيف شكلت السياسة الليبية خطرا على الأمن القومي الأمريكي وعلى حلف شمال الأطلسي وعلى الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة. بذلك رأت واشنطن بوجوب القيام بعملية نوعية دقيقة لإزاحة رأس السلطة في ليبيا⁴³ فبعد أن كانت الولايات المتحدة تمارس سياسة الاحتواء ضد الدول المارقة بمحاصرتها ومنع تأثيرها في فترة الحرب الباردة، تبيّن ضعف تلك السياسة في العديد من الحالات واستمرار معاناة الشعوب المغلوب على أمرها. لهذا بدأت الإدارة الأمريكية بتطبيق سياسة بديلة وهي تغيير الأنظمة، حيث نجحت مع العديد من الحالات كاستبعاد هاللرئيس تايلور في ليبيريا وعزل موغابي في زيمبابوي وفي الإطاحة بصادم حسين في العراق⁴⁴.

في عام 1986 تبناه مجلس الأمن القومي ما عرف "بالنقاط الإستراتيجية الست" كعقوبات ضد ليبيا وهي⁴⁵ :

1. تأليب الرأي العام الأمريكي والعالمي ضد الرئيس الليبي تمهيدا للقيام بعمل مسلح ضده.
 2. دفع حلفاء الولايات المتحدة للعمل ضد ليبيا سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا.
 3. تهديد الدول التي تتعامل مع ليبيا بمعاقبتها.
 4. دعم القوى المعادية للسلطات الليبية.
 5. دعوة دول العالم لتشديد الرقابة على الدبلوماسيين الليبيين.
 6. التخطيط لتنفيذ عمل عسكري ضد ليبيا.
- حيث خول الرئيس الأمريكي، السابق، رونالد ريغن جهاز المخابرات الأمريكية القيام بعملية عسكرية سرية ضد ليبيا وذلك بتقديم المساعدات لدولة في شمال أفريقيا للقيام بعمل عسكري لتغيير النظام الليبي.

وفي مراحلها المتقدمة أوقعتالعقوبات الدولية ليبيا في عزلة شبه كاملة لأكثر من عشرة سنوات (معاقبتها بوقف حركة الطيران الدولي منها و إليها ومنع تصدير الأسلحة إليها وتقليص البعثات الدبلوماسية فيها) حيث عانت ليبيا كثيرا من وطأة الظروف الصعبة. حتى استجابت لمطالب الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والأمم المتحدة في تقديم مواطنيها المتهمين في طائرة لوكربي للمحاكمة في لاهاي، بعد جهود الوساطة التي بذلتها قطر والمملكة العربية السعودية والزعيم الإفريقي نيلسون مانديلا، واضطرت القبول بتعويض أسر الضحايا بمبالغ مالية عالية بلغت حوالي 3 مليار دولار أمريكي.

وكنوع من الضغط والعقاب السياسي المتنامي في تأثيره على ليبيا وصفت بالعديد من تسميات التشهير الإعلامي المنبوذة في السياسة الدولية. ففي إشارة إلى بعض الدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل وصف جورج بوش الابن،الرئيس الأمريكي الأسبق، كل من كوريا الشمالية والعراق وإيران بمحور الشر، ووضعت ليبيا على لائحة القائمة السوداء والدول المارقة،والتي يجب إيقافها بكل الوسائل ومنعها عن الحصول على أسلحة الدمار الشامل. كما أضاف جون بولوتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كل من سوريا وليبيا إلى دول محور الشر بل يجب وقفهما أو القضاء عليهما⁴⁶ في عام 1995، وقع بيلكلينتون، الرئيس الأمريكي،الأسبق، على القانون المعروف بقانون دامتو، نسبة للسيناتور الجمهوري الذي تبنى القانون. هذا القانون يفرض عقوبات اقتصادية شديدة على الشركات النفطية التي تتعامل مع ليبيا وإيران في مجال الطاقة. ويهدف القانون إلى تقليص القدرات المالية من عوائد النفط في ليبيا وإيران والمستخدمه في تمويل الإرهاب والحصول على قدرات نووية. والضغط على ليبيا ودفعها للاستجابة لقرارات مجلس الأمن، خاصة فيما يتعلق بقضية لوكربي⁴⁷.

غير انه وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتلاشي حلف وارسو أدركت القيادة الليبية كغيرها من حلفاء المعسكر السوفييتي أن المواجهة مع الغرب لم تعد مجدية لان النظام العالمي أصبح قائما على قطب أوجد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن العقوبات الدولية على ليبيا أثرت كثيرا في الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والأمنية. لهذا اتجهت إلى طلب التعاون والانفتاح مع الغرب للتخلص من وطأة العقوبات والعزلة. وما كان من الخارجية الليبية إلا الشروع في أعمال التسوية لكافة القضايا العالقة مع الغرب.

ولكن وعلى الرغم من ذلك هناك آراء أخرى تقول أن دور السياسة الخارجية الليبية كان ناجحا في تعاملها مع جل القضايا الإقليمية، وهذا ما دفع الغرب إلى معاداة ليبيا لاحقا، واضر بأمنها القومي. حيث حملت ليبيا على عاتقها السعي الدءوب لتحقيق الوحدة العربية الشاملة وكذلك الدفاع عن قضية العرب المحورية وهي القضية الفلسطينية وعدم التفريط في حق الشعب الفلسطيني في استرجاع أرضه المغتصبة. ولم تتوانى ليبيا عن مناصرة الشعوب الإفريقية في التخلص من تبعات الاستعمار الأوروبي. وأعلنت ليبيا وقوفها إلى جانب الشعوب المتطلعة إلى التحرر في إي مكان في العالم. وقد ناصرت ليبيا أيضا دعوات التضامن للشعوب الإسلامية ودعمها وتشجيعها على التعاون والاتحاد⁴⁸. هذه السياسة منحت ليبيا القدرة على لعب دور قيادي إقليمي فاعل كاشفا عجز الأنظمة العربية عن المبادرة للتخلص من الانقسام والضعف.

سابعاً : الربيع العربي والأمن القومي الليبي

تعد ليبيا من أكثر البلدان تأثراً بالربيع العربي، فبعد سقوط النظام الليبي، السابق، أدى انتشار الأسلحة إلى نوع من الفوضى ببروز ثقافة العنف التي زعزعت أركان الأمن القومي الليبي. فبعد أن انتقلت موجات الهياج الرفض لحالة الاستبداد في المنطقة العربية في صورة ثورات عديدة، عرفت بالربيع العربي، كانت ليبيا واحدة من أهم الدول العربية التي شهدت اعنف الثورات.

على الرغم من معرفة الساسة الليبيين بخطورة ما يقومون به في حق وطنهم، فأنهم استمروا في تنفيذ سياسات التعنت، والمواجهة لمطالب المجتمع الدولي. فقد تضمنت وثيقة الأمن القومي الأمريكي الجديدة أنه بعد أحداث 11 سبتمبر ستقف الولايات المتحدة بقوة أكبر من ذي قبل لتأييد متطلبات الكرامة الإنسانية. كحكم القانون، وتقبيد السلطات المطلقة للدولة، وحرية التعبير، وحرية العبادة، والعدالة المساواة، والتسامح الديني والأثني، واحترام المرأة، واحترام الملكية الخاصة، وبما أن زعماء الدول المارقة لا يكثرثون بالمخاطر والمغامرة بمصير شعوبهم، لذلك تستدعي الضرورة إلى تغير هؤلاء المستبدين وذلك خدمة لشعوبهم وللإنسانية ولصالح الولايات المتحدة. فالدول التي تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل أو ترعى الإرهاب هي على

رأس القائمة. وستتم المواجهة معها بالاعتماد على الضربات الوقائية التي تقضي على العدو تماماً.⁴⁹

انفضت العديد من المناطق في شرق البلاد وغربها مطالبة بإسقاط النظام وإفراح المجال أمام الليبيين للمشاركة في العملية السياسية، فاندلعت مواجهات عنيفة في تلك المناطق بين قوات من الأمن والمقاتلين من الثوار، وبعد أن فشل المجتمع الدولي في التوصل إلى حل سياسي لحل الأزمة الليبية اصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973 لحماية المدنيين ((يقضي بمنع القوات الحكومية من تشكيل أي تهديد على المدن الليبية))⁵⁰.

وربما لم يساهم التدخل الدولي فقط في إسقاط النظام السياسي في ليبيا بل سبب في ترك ترسانة الأسلحة الليبية متاحة في متناول أفراد ومجموعات دخلت لاحقاً في صراع مسلح لأجل مكاسب سياسية. وسبب كذلك في عرقلة قيام الدولة المدنية بعسكرتها للعملية السياسية وإحاقها الضرر بالأمن القومي الليبي.

هناك من يعتبر أن غياب بعض القضايا الداخلية، والمتعلقة بالمواطن الليبي، عن اهتمامات اللجنة الشعبية العامة، سابقاً، هي التي أشعلت الاضطرابات في ليبيا (لا يوجد في ليبيا دائرة للأمن القومي تعمل كمؤسسة فاعلة). فكانت أعداد كبيرة من الشباب تنضم للمظاهرات في 17 فبراير، لأنها في حالة حنق على النظام السياسي بسبب البطالة وتردي الأوضاع المعيشية وعشية اندلاع الاشتباكات المسلحة بين المجموعات المعارضة وقوات الأمن في الأسابيع الأولى من ثورة 17 فبراير لم تستطع تلك القوات السيطرة على الأوضاع، مما دفعها إلى الإمعان في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين وظهر العديد من المسؤولين في وسائل الإعلام مهددين باستخدام أقصى أنواع القوة للقضاء على المظاهرات بذلك وردت الكثير من التقارير إلى مجلس الأمن حول انتهاكات لحقوق الإنسان في ليبيا وفرض مجلس الأمن، إثرها، العديد من العقوبات على النظام الليبي الذي بات معزولاً سياسياً. حينها ارتفعت احتجاجات دولية واسعة على تعامل السلطات الليبية مع المظاهرات التي اندلعت في بنغازي. فهناك أعراف دولية جرت العادة على إتباعها مع المظاهرات وأعمال الشغب، كأن يتم إنذار المتظاهرين عدة مرات بواسطة مضخم الصوت، ثم تستخدم الهراوات، وخرطوم المياه، والغازات المسيلة للدموع، أي ضرورة التدرج في أسلوب التعامل مع المتظاهرين. وفي هذا الخصوص نصت معاهدة جنيف لعام 1994، وما تلاها من الملحقات الرئيسية من القانون الإنساني على ذلك وفي حالات النزاع المسلح، إن من ينتهك هذه المعاهدة يعتبر قد ارتكب جرائم حرب⁵¹. بذلك خرجت الأمور في ليبيا منذ بدايتها من طورها المحلي إلى الدولي بسبب التطور النوعي في انتفاضة 17 فبراير 2011. وبدأ التدخل الدولي بصور قرار مجلس الأمن رقم 1973 القاضي بحماية المدنيين وفرض الحظر الجوي على ليبيا. وكما هو معروف قاد حلف الناتو العمليات العسكرية في ليبيا وهو بطبيعة الحال يتألف من العديد

من الدول الغربية (الولايات المتحدة، بريطانيا، إيطاليا، فرنسا) لها مصالح جمة في ليبيا وربما ذلك يؤثر على مستقبل الدولة⁵².

ومع ذلك كله ظل الأمن القومي مهددا حتى بعد نهاية عام 2011. من الواضح أن الأمن القومي الليبي أضحي يعاني من التدهور والتعرض للانتهاك بسبب عدم قدرة الحكومات المتتالية السيطرة على أركان الدولة، لا تزال الحكومات الليبية المنتخبة عاجزة عن حماية الحدود، حيث يقول طارق متري، مبعوث الأمم المتحدة، الأسبق، إلى ليبيا إن الأمن على امتداد الحدود الليبية مازال مبعث قلق رئيسي في ظل القدرات الحالية المحدودة وتشكل الخروق الأمنية على الحدود الليبية مع دول الجوار قلق بالغ. ورغم تكرار اللقاءات الرسمية بين المسؤولين من هذه الدول، لكنلا تزال الجماعات والأفراد الخارجيين عن القانون يمارسون تهريب السلاح والمخدرات والسلع الغذائية والوقود والمواد المدعومة، وهذا يشكل تهديد كبير للأمن القومي الليبي. وما بجد ذكره هنا أن حجم التهديد بات كبيرا حيث تصل قيمة الدعم للسلع التموينية والمحروقات في ليبيا إلى 8 مليار دولار أمريكي في حين لا يتحصل المستهلك الليبي على أكثر من 50% من هذه القيمة، حيث يبين ذلك حجم الخطر المحدق بالأمن القومي الليبي⁵³.

الأبعد من هذا، إن انهيار الأمن القومي الليبي، حاليا، ينبئ بأزمة قد تهدد كيان الدولة والسكان والموارد. إن التدخل الأجنبي في الشأن الليبي بات وشيكا وهذا ما يزيد من مصادر التهديد للأمن القومي الليبي. فقد اتهم عبد الفتاح السيسي، الرئيس المصري، الغرب بالمساهمة في زعزعة الاستقرار في ليبيا وذلك بعدم المبادرة بنزع السلاح المنتشر، فأكثر ما يهدد قيام الدولة المدنية، انتشار السلاح وغياب المؤسسات الأمنية. بعد تصاعد المواجهات بين ما يعرف بعملية الكرامة وفجر ليبيا، اتجهت العديد من الدول كالولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وعدد من الدول العربية إلى إطلاق مشاورات سياسية حول الأوضاع في ليبيا حتى وصلت بعض الآراء إلى احتمالية التدخل العسكري في ليبيا للقضاء على الفوضى وأعمال العنف والإرهاب⁵⁴. هناك شبه اتفاق بين الرئيس المصري وعدد من دول الخليج العربي مثل السعودية ودولة الإمارات العربية على ضرورة تدخل المجتمع الدولي لمساعدة ليبيا في القضاء على ما يجري من اقتتال يهدد استقرار وامن الدولة. ناهيك عن أن تهديد الصدام والعنف المسلح وصل إلى مقدرات الدولة، ونواحي الحياة المدنية بل وحتى الجاليات الأجنبية، مما قد يستدعي التدخل الأجنبي لحماية مصالح الدول الغربية. وعلى الرغم من رفض المسؤولين الليبيين للتدخل العسكري، فإن هناك شبه وفاق إقليمي ودولي على ضرورة مساعدة ليبيا في عودة الاستقرار بواسطة الحوار أو باستخدام القوة لو تطلب الأمر⁵⁵.

هكذا يبدو أن التدخل الأجنبي في ليبيا وتحت أي ذريعة سيزيد من سوء الأوضاع الأمنية. فالنزاعات المسلحة بين الفرقاء في ليبيا مرجعها أسباب سياسية وينبغي حلها سياسيا وليس

عسكريا وعدم إتاحة الفرصة أو إفساح المجال أمام التدخل الأجنبي حتى لا يتأجج الوضع أكثر لينهار معه ما تبقى من الأمن القومي الليبي نهائيا.

الخاتمة

يشكل الأمن القومي الهدف الحيوي للسياسة الخارجية والداخلية لأي دولة حيث تدور كافة السياسات حوله وذلك بالحرص على تأمين المصلحة الوطنية. ففي هذا البحث اتضح انه في حالة ليبيا تعرض الأمن القومي الليبي في مراحل مختلفة من عهود الحكومات السابقة للتهديد، والتردي، والتهاك.

بهذا يبدو واضحا منذ البداية وحين قامت الدولة الليبية الحديثة بعد الاستقلال في مختلف مراحل أطوار تكوينها إهمال المصلحة الوطنية، رغم أنها محور الأمن القومي لأي دولة، وهي لب العملية السياسية في بعديها الوطني والدولي. فقد كان رجال الدولة في الحكومة الملكية احرص على إرضاء الدول الغربية، على حساب الأمن القومي الليبي، خاصة في ما يتعلق بموضوع القواعد البريطانية والأمريكية. أمفي حكومة الجمهورية بعد عام 1969، فكان التركيز على البحث عن لعب ادوار قيادية قومية، وإقليمية، ودولية، بعيدة عن خدمة المصالح الليبية. وبعد ثورة 17 فبراير تعرض الأمن القومي الليبي لعدة تهديدات كانتشار السلاح، وتكاثر النزاعات المسلحة، وتغلغل التدخل الأجنبي في الشأن الليبي.

هكذا يتبين لنا صحة الفرضيات التي بني عليها البحث، ففي حين كانت ليبيا في غنى عن إتباع سياسة المواجهة مع الغرب، واستبدال ذلك بالدبلوماسية والتعاون معه، لبناء دولة مكتملة الجوانب، ناصبته العداة والتحدي. حيث زادت التوترات وتصاعدت المواجهات مع الغرب، بعد تبنى ليبيا لقضايا الدفاع عن مصالح الأمة العربية، ومناصرة حركات التحرر من الاستعمار، ومواجهة الامبريالية، دون أي مصالح جوهرية تتعلق بالأمن القومي الليبي. وهذا ما عرض السيادة الليبية للانتهاكات بالتدخل الدولي وتراجع قدراتها الاقتصادية والتنموية. ووصل الأمر إلى اتهام ليبيا برعاية الإرهاب فتعرضت للعزلة الدولية. بل في بعض الأحيان تم انتهاك سيادة الدولة الليبية بالهجوم عليها وقصف عاصمتها طرابلس. وتعرضت ليبيا أيضا بسبب أخطاء المسؤولين في الحكومات السابقة إلى عقوبات سياسية واقتصادية أثقلت كاهل الدولة والمجتمع الليبي.

في نفس الوقت ربما ساعد الربيع العربي على إطلاق ثورة 17 فبراير لتغيير النظام السياسي في ليبيا، إلا أنه لم تستغل هذه الثورة في إرساء دعائم الأمن، والاستقرار، والديمقراطية، وإعادة تأهيل الأمن القومي الليبي، وربما كان ذلك بسبب انتشار السلاح، والتدخل الخارجي في الشأن الليبي، اثر انهيار النظام السياسي السابق، وغياب مؤسسات الدولة السيادية الفاعلة.

نتائج البحث

بالنظر إلى الجوانب المختلفة التي شكلت موضوع هذا البحث من المقدمة، والفقرات الرئيسية، إلى محتواه، وخاتمته، في أن المواجهات بين ليبيا والغرب أدت إلى إلحاق الضرر بالأمن القومي الليبي، أكثر من أن تفيده، ويمكن إيجاز أهم نتائج البحث في الآتي :

- 1- سياسة التحدي والمواجهة مع الغرب، بدلا عن الدبلوماسية، لم تكن صائبة ومفيدة بالنسبة للأمن القومي الليبي.
- 2- تهالك الأمن القومي الليبي بسبب انعدام الحرص على المصالح الوطنية الليبية الرئيسية.
- 3- المواجهات الليبية للغرب جلبت لها العديد من العقوبات الدولية.

- ¹ عيسى درويش، ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي، مجلة الفكر السياسي، (عدد مزدوج) الرابع والخامس، 1999، ص 56- 57.
- ² مارتن غريفش، وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2002، ص 78 – 79.
- ³ سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14، 2008، ص 17.
- ⁴ سليمان عبد الله الحربي، نفس المرجع، ص 11.
- ⁵ عيسى ألمجالي، الأمن القومي ومواجهة التهديد، مجلة الأقصى، العدد 768، 1986، ص 8.
- ⁶ دراسة بعنوان (مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم)، مجلة الوحدة، العدد 76، 1991، ص 41
- ⁷ زكريا حسن. (http://www.islamolim.net/arabic/mafaheem/2000/11/articleshim).
- ⁸ نبيلة داود، الموسوعة السياسية المعاصرة، القاهرة، مكتبة غريب، 1991، ص 91.
- ⁹ مصطفى احمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، لندن، مارينا كولد، 1992، ص 156-158.
- ¹⁰ علي عبد اللطيف أميدة، الأصوات المهشمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 111.
- ¹¹ أحمد سعيد نوفل، وآخرون، مدخل إلى علم السياسة، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2010، ص 294
- ¹² محمد سعيد آل عباس، أثر الدولة على مفهوم الأمن الوطني، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص 61.
- ¹³ لطيف هاشم كزار وعبد السلام محمد الحشاش، الجماهيرية الليبية، دراسة في قوة الدولة، طرابلس، المركز العالمي، 2005، ص 88.
- ¹⁴ عبد المنعم عبد الوهاب وصبري الهيتي، الجغرافية السياسية، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1989م، ص 113 – 114
- ¹⁵ سالم حسين عمر البرناوي، السياسة الخارجية، دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل، (1977- 1997م)، بنغازي 2000، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ص 172 – 175.
- ¹⁶ الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، مناخ الاستثمار في ليبيا، التقرير الاقتصادي السنوي الأول، 2012، ص 12 - 13.
- ¹⁷ صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، الخرطوم، الدار السودانية للكتب، ص 53.
- ¹⁸ عطا محمد صالح زهرة، الأمن القومي العربي، طرابلس، المركز العالمي، 1990، ص 45
- ¹⁹ هایل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، عمان، جامعة اليرموك، 2010، ص 170 – 173.
- ²⁰ سالم حسين عمر البرناوي، المرجع السابق، ص 80، 83، 84.
- ²¹ صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المرجع السابق، ص 53.
- ²² صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، نفس المرجع، ص 57.
- ²³ أحمد إدريس وآخرون، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مجلة مركز الدراسات الدولية والمتوسطة، العدد 6، سبتمبر 2011م، ص 1 – 8.
- ²⁴ إبراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، بنغازي، برنيق للطباعة والترجمة والنشر، 2000، ص 421 – 422.
- ²⁵ إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979م، ص 10 – 12.
- ²⁶ سالم حسين عمر البرناوي، المرجع السابق، ص 96- 97.
- ²⁷ سيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية (1940 – 1992)، القاهرة، 1994، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ص 108- 109.
- ²⁸ سالم حسن عمر البرناوي، المرجع السابق، ص 110 – 111.

- Hossein ALIKHANI, In the claw of the Eagle, A Guide to U.S²⁹ Sanctions against Libya, London, center for business studies, 1995, pp 23-24
- 30 كمال العريفي سحيون، أثر انهيار الإتحاد السوفيتي على السياسة الخارجية الليبية في الفترة (1996 - 2000) رسالة ماجستير، منشورة، طرابلس، 2003 ، أكاديمية الدراسات العليا، ص 155.
- 31 سيد عوض عثمان، المرجع السابق، ص 109 - 110.
- 32 كمال العريفي سحيون، المرجع السابق، ص 154 - 155 ، 172.
- 33 أحمد عباس عبد البديع وآخرون، انهيار الإتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1993، ص 215 - 216.
- 34 رفعت سيد احمد، العلاقات الليبية الأمريكية، دراسة في عقد الصراعات 1982-1992، قضية لوكريني ومستقبل النظام الدولي، القاهرة، مركز دراسات العالم الإسلامي، 1992، ص 92.
- 35 تقرير مجموعة الأزمات الدولية، www.crisisgroup.org 2013/5/1
- 36 محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، قضية أوزو من 1960 وحتى 1990م، القاهرة مكتبة مديولي، 1998م، ص 46 .
- 37 أحمد سعيد حنبل، مدخل إلى علم السياسة، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2010 ، ص 319
- 38 سليمان محمد عمر منصور، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية 1990 - 2000 م، الزاوية، 2005، ص 103-104.
- 39 الدكتور المعمر، ليبيا: 40 عام تحت سيطرة العقيد، www.inhri.net.reports /Libya 2013/11/1
- 40 www.ahewar.org/debat/nr.asp-17/8/2003
- 41 تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المعادلة النووية، مارس 2005، ص 23، العدد 1869060 -19، 2003.
- 42 رفعت سيد احمد، المرجع السابق، ص 13
- 43 رفعت سيد احمد، نفس المرجع ، ص 13.
- 44 صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9033، 22 أغسطس 2003.
- 45 رفعت سيد احمد، المرجع السابق، ص 14.
- 46 صحيفة الشرق الأوسط، صقور الكونغرس يتحدثون عن "محور شر موسع" بعد اتهام بولتون لسوريا وليبيا بتطوير أسلحة الدمار الشامل، العدد 9060، 18-9-2003.
- 47 صحيفة الشرق الأوسط، قانون دامتو... لعبة انتخابية، العدد 870، 1-10-2002م
- 48 كمال العريفي سحيون، المرجع السابق، ص 74-75
- 49 صحيفة الشرق الأوسط، العرب وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، العدد 9033، 22-8-2003م
- 50 أحمد إدريس وآخرون، المرجع السابق، ص 1-8
- 51 تقرير منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا، القتل والاختفاء والتعذيب، ص 16-17، 27.
- 52 أحمد إدريس وآخرون، المرجع السابق، ص 1-8 .
- 53 د السنوسي بسكري، ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، مركز قناة الجزيرة، 5-5-2013م www.studies.aljazeera.net
- 54 www.aljarda.com.tn/indexphp?option=com_content&view=&articleid=22058:2014 -05-22
- 55 www.sasapost.com/tag/